مقدمة ملف عالم الأحداث الخارجية:
سياسات القوى العظمى والقوى الكبرى وأنماط تدخلاتها

إشراف وتقديم: أ.د.نادية مصطفى

(١)

أعلن بوش الأب في بداية التسعينيات ميلاد نظام دولي جديد، وذلك خلال وعقب حرب تحرير الكويت التي قادت الولايات المتحدة من أجلها تحالفًا دوليًّا شاملاً ضد العراق. وتزامن احتلال العراق للكويت وتحريرها، هذا الحدث المفصلي في تاريخ تحول تحالفات وتوازنات النظام العربي، مع حدث مفصلي آخر في تاريخ تحول التحالفات والتوازنات العالمية، بل وهيكل النظام العالمي ومنظومة قيمه؛ ألا وهو انهيار الاتحاد السوفييتي (١٩٩١) وانتهاء الحرب الباردة.

ومنذ ذلك الحين أضحى النظام العربي وفي قلب العالم الإسلامي من حوله ساحة لإعادة تشكيل متعددة الأبعاد. وكان رأس الحربة في العملية هو إدخال الصراع العربي-الإسرائيلي مرحلة سياسات التسوية السلمية الممتدة الشاملة وفي ظل تحالف عضوي أمريكي-إسرائيلي متنامٍ.

وتلاحمت وتعاضدت مع هذه السياسات، التي قادتها الولايات المتحدة وشاركت فيها أوروبا – باستحياء- وظلت تراقبها عن بُعدٍ كل من روسيا والصين، سياسات أخرى لإحداث تغييرات داخلية اقتصادية وسياسية. ولقد سبق وظهرت إرهاصات هذه التغيرات في الثمانينيات وهي تترجم توجهين مترابطين –على النمط الغربي، وهما التحول الديمقراطي والتنمية الرأسمالية القائمة على اقتصاد السوق.

ولقد غشى هذان التوجهان أرجاء العالم الإسلامي -ولو بدرجات مختلفة- وكذا أرجاء أخرى من العالم غير الإسلامي، وهو الأمر الذي كان يعد مؤشرًا آخر على تأثير التحولات في توازنات القوى والنفوذ نحو بروز كفة النموذج الغربي في السياسة والاقتصاد والاجتماع على حساب النموذج الشيوعي الشرقي، وفي وقت تنامت فيه مؤشرات الصحوة الإسلامية المعاصرة.

وفي بداية التسعينيات كانت مناطق التداخل والتقاطع بين الدائرة العربية وبين الدوائر الحضارية الإسلامية غير العربية المحيطة قد أخذت تكتسب مغزى وأهمية، وذلك بعد انتهاء الحرب العراقية-الإيرانية، وبعد بداية التوجه التركي نحو المنطقة العربية في محاولة لإعادة الجسور التي قطعت خلال الحرب الباردة، وكذلك بعد حضور جمهوريات آسيا الوسطى على الساحة الدولية باعتبارها جمهوريات إسلامية اتجهت نحوها جهود إعادة التواصل العربية والتركية والإيرانية.

وعبر التسعينيات، وفي نفس الوقت الذي تبدت فيه مؤشرات الهيمنة والانفراد الأمريكي بإدارة أوضاع المنطقة العربية والعالم الإسلامي بل وأوضاع العالم برمته، وفي نفس الوقت الذي ظلت فيه التحليلات الاستراتيجية عن الأوضاع العالمية المتغيرة تتجادل حول مستقبل النظام العالمي بعد نهاية الحرب الباردة وفي ظل العولمة: **هل يتمثل هذا المستقبل فى تمكين الأحادية الأمريكية أم التحرك نحو نظام متعدد؟** في نفس ذلك الوقت، تراكمت مؤشرات تنامي القوة الأوروبية متمثلة في إعلان الاتحاد الأوروبي ١٩٩٣، كما

دخلت روسيا الاتحادية عملية إعادة بناء داخلي كبيرة على صعيد الإصلاحات السياسية وبناء القدرات الاقتصادية وتدعيم القدرات العسكرية، وكذلك بدأت الصين خطة اصلاحها التاريخية بعد غياب قياداتها التاريخية التي أرست التجربة الشيوعية في الصين. وهي الإصلاحات التي قادت الصين للانفتاح على النظام العالمي في ظل شروط صينية استراتيجية تنموية متطورة في أبعادها الداخلية والخارجية.

بعبارة أخرى: إنه في حين شهدت التسعينيات عمليات إعادة بناء وتدعيم على صعيد القوى المنافسة للأحادية الأمريكية، وفي حين شهدت صراعات العالم الإسلامي شبه انفراد أمريكي مع توزيع لبعض الأدوار مع الاتحاد الأوروبي، إلا أن مؤشرات التحدي والمقاومة لمشروع الهيمنة الأمريكية المتسارع لم تنعدم، والذي أخذ يتوطد بالتدريج حتى أعلن عن نفسه عقب فوز بوش الابن بالرئاسة الأمريكية ٢٠٠٠. وتنوعت هذه المؤشرات سواء على مستوى النظم أو المجتمعات أو سواء على مستوى النخب والشعوب. وكان من أهم هذه المؤشرات ما يلي: تراكم التحولات المجتمعية والسياسية في تركيا على نحو أوصل قوى ذات توجهات إسلامية (تيار أربكان) إلى الحكم وبالرغم من نجاح إخراجها من السلطة –بقوانين العلمانية– إلا أنها ظلت قادرة على التطور والفاعلية والحركة وتقديم بدائل أخرى مثل حزب العدالة والتنمية، واستمرار إيران في دعم قواها الوطنية واستمرار المقاومة ضد إسرائيل من جانب حماس وحزب الله، واستمرار الحركات الإسلامية سواء المسلحة أو السلمية في تحدي مشروعات استبداد وعلمنة وتغريب نظم الحكم والمجتمعات.

وتدعمت القدرات العسكرية لبعض القوى الإسلامية وخاصة القدرة النووية الباكستانية، وعادت المقدرات البترولية الخليجية للاستقرار بعد أن تعرضت لفترة انخفاض، (ثم انخفضت أسعار البترول مرة أخرى آخر العام تحت تأثير الأزمة المالية العالمية)، واستمرار حصار العراق أمام مراقبة وصمت عربي وإسلامي وعالمي. وكانت أصوات وإرهاصات المطالبة بحقوق الأقليات القومية والدينية والعرقية والطائفية آخذة في الظهور في ظل تنامي سياسات حقوق الإنسان الأمريكية والأوروبية والداعمة لسياسات مناظرة على صعيد الأمم المتحدة. وأخيرًا كانت تحديات العولمة بقيادة أمريكية –وخاصة الثقافية منها– تتداعى على أرجاء العالم الإسلامي، مثيرة كل أبعاد الجدل حول أزمة الهوية والخصوصية من جراء تدخلات أدوات القوة الناعمة بمفردها أو بتناغم مع أدوات القوة الصلدة. وفي المقابل تراكمت الأزمات الأخرى الاقتصادية والسياسية الناجمة عن الأبعاد الأخرى للتحديات العولمية.

(٢)

وكانت أحداث الحادي عشر من سبتمبر، كاشفة – وليست منشِئة– عن ملامح وخصائص نظام ما بعد الحرب الباردة من ناحية، وعما أضحى عليه وضع العالم الإسلامي من مركزية في قلب الاستراتيجية العالمية من ناحية أخرى؛ حيث تأكدت عبر السنوات الماضية، منذ هذه الأحداث، اتجاهات الهيمنة الأمريكية العالمية بقيادة المحافظين الجدد والمتحالفين مع الأصولية المسيحية الأمريكية (الصهيونية المسيحية)، كما تأكدت وتبلورت مشروعات التدخل الخارجي في العالم الإسلامي. ولذا بقدر ما أضحى العالم الإسلامي برمته، وليس فقط ما درج على وصفه بالشرق الأوسط –محل ممارسات هذه الهيمنة الأمريكية بقدر ما

تبلورت على صعيده ساحة استراتيجية لاختبار توازنات القوى العالمية وتوازنات المصالح والنفوذ بين القطب الأحادي الأمريكي وبين القوى العالمية الصاعدة المتحدية: روسيا، والاتحاد الأوروبي، والصين، وكذلك بعض القوى الإقليمية ذات الأدوار النوعية في شبكة هذه التحالفات والتوازنات حول العالم الإسلامي، مثل الهند. وكان جليًّا وواضحًا أن إعادة تشكيل دول العالم الإسلامي من ناحية، وإعادة تشكيل توازناته وتحالفاته –من ناحية أخرى– هو موضع تنافسات القوى العالمية في هيكلها وتوازناتها الجديدة، ولكن على نحو أبرز إلى أي مدى أضحت فرص المناورة أمام دول العالم الإسلامي ضعيفة ومحدودة؛ نظرًا لغشامة الانفراد الأمريكي الجمهوري المحافظ ووطأته، ونظرًا لمحدودية قدرة القوى الكبرى الأخرى على التأثير إلا فيما يتصل بحماية مصالحها المباشرة، وليس لمساندة قضايا الآخرين. **وفي المقابل بدا واضحًا تزايد اعتماد الدول العربية والإسلامية على الخارج لحل مشاكل الداخل ومشاكل العلاقات البينية، ناهيك عن مشاكل العلاقات مع بقية العالم.**

وعبر سنوات إدارتي بوش الأولى والثانية تراكمت التغيرات على صعيد العالم الإسلامي على نحو أبرز الملامح والتوجهات الكبرى التالية:

١- أضحت الاستراتيجية الأمريكية العالمية هي استراتيجية الحرب على الإرهاب، حيث تحددت خطوط تحالفات الأصدقاء أو الأعداء للولايات المتحدة بناءً على الموقف من هذه الحرب. ولم يكن الإرهاب عدوًّا محددًا ولكنه عدو منتشر عبر أرجاء العالم ويتمحور بصفة أساسية حول ما يسمى "الإرهاب الإسلامي".

٢- زيادة قوة التحالف الأمريكي–الصهيوني على نحو متصاعد بحيث أضحى تحالفًا عضويًّا غير مسبوق من حيث مؤشرات الإفصاح عنه سواء من جانب الإدارة الأمريكية أو القيادات الإسرائيلية، التي جعلت من نفسها شريكًا أساسيًّا في محاربة الإرهاب (الإسلامي أساسًا في زعمها)؛ مما سمح بإيجاد المبرر لقدر كبير ومتنوع من التدخلات وبأدوات متعددة باسم مكافحة الإرهاب، ابتداءً من القوة الصلدة متمثلة في احتلال أفغانستان والعراق، إلى محاصرة إيران والسودان وسوريا وحركة حماس وحزب الله باعتبارها قوى إرهابية أو مؤيدة للإرهاب، إلى حرب العقول والأفكار –من خلال شبكة واسعة وممتدة من أدوات التسرب الناعم. ومن ناحية أخرى فإن هذه الحرب الأمريكية (على الإرهاب) في العالم الإسلامي قد أظهرت تداخلاً واضحًا بين الأبعاد الدينية الثقافية الحضارية والأبعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية، سواء من حيث تحديد دوافع الحرب أو أهدافها أو أساليبها. وهو الأمر الذي أفرز جدالاً مهمًّا، نظريًّا وفكريًّا وسياسيًّا: **هل تتجه الولايات المتحدة للعالم الإسلامي لمحاربة الإسلام والمسلمين أم لحماية مصالحها الاستراتيجية أم ترتدي رداءً ثقافيًّا ودينيًّا لتغطية مصالحها أو تبرر مصالحها بمبررات دينية ثقافية، مثل جذور الإرهاب الفكرية ومعاقله الموجودة فى العالم الإسلامى والتي هى في حاجة لاقتلاع عسكري وفكري على حد سواء؟** وبذا فإن الحرب الأمريكية على الإرهاب أضحت في مخاطرها وتحدياتها الثقافية والفكرية والمجتمعية، ناهيك عن أبعادها

السياسية والاقتصادية والعسكرية، تمثل الوجه الآخر المكمل لتحديات ومخاطر العولمة منذ أوائل التسعينيات، سواء بالنسبة لمنظومات القيم السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية التي تقوم عليها عمليات التغيير في الدول الإسلامية.

٣- تقاطع الدائرة العربية والدوائر الحضارية الإسلامية المجاورة التركية والإيرانية والأفغانية والباكستانية والإفريقية والأوروبية، وتداخل تفاعلاتهم ومشاكلهم على نحو أفصح عن نفسه في شبكات التحالفات الإقليمية وعبر الإقليمية وفي أنماط المشاكل التي تواجهها الدول. ولقد برز هذا التقاطع والتداخل بين تفاعلات هذه الدوائر، على صعيد الاستراتيجية الأمريكية على نحو جسد من مفهوم العالم الإسلامي، على اعتبار أن ما يسمى الشرق الأوسط الكبير أو الموسع في هذه الاستراتيجية إنما يتطابق مع حدود العالم الإسلامي. فلم تعد الاستراتيجية الأمريكية تنظر للدائرة العربية والدوائر الأخرى على نحو منفصل.

فمن ناحيةٍ، إذا كانت حرب الكويت وحروب البلقان وصولاً إلى كوسوفا قد أفرزت عبر التسعينيات درجات متصاعدة من التحرك والتدخل العسكري الأمريكي المنفرد، ابتداءً بقيادة تحالف دولي لتحرير الكويت وصولاً إلى الانفراد بضرب صربيا عسكريًّا، فإن احتلال أفغانستان كان الذروة القصوى في هذا التدخل العسكري المنفرد ابتداءً، والذي يعقبه تجميع الأدوار المساندة من الحلفاء.

لم تعد أفغانستان بعيدة عن الدوائر الأخرى، فلقد امتدت منها استراتيجية مكافحة الإرهاب الأمريكية إلى باقي أرجاء العالم الإسلامي في تداخل غير مسبوق وصل إلى تبرير العدوان على العراق بتحالفه مع القاعدة، كما وصل إلى اتهام حماس وحزب الله بالتحالف مع القاعدة. بل إن العلاقات الأمريكية-الباكستانية تشكلت برمتها –تحت متطلبات الضغط الأمريكي على برويز مشرف للتحالف في الحرب على الإرهاب- وخاصة في أفغانستان، بل وفي باكستان ذاتها.

ومن ناحية أخرى، ظلت شبكة تحالفات إيران الإقليمية وسياساتها الباحثة عن دور إقليمي لحماية المصالح الإيرانية-سواء قبل مجيء الرئيس نجاد أو بعده- ظلت هذه الشبكة تقفز يمينًا ويسارًا نحو الدائرة العربية وغيرها على نحو جعل استراتيجية أمريكا لحصار إيران تقوم على استعداء الدول الخليجية والدول العربية الأخرى –وخاصة مصر- على إيران وإبراز المخاوف من الهيمنة الإيرانية على المنطقة، بل وإبراز التهديد الشيعي كله على المنطقة من خلال محور إيران-حزب الله-حماس-سوريا. بعبارة أخرى تداخلَ مشروع أو محور الاستكانة العربية، (أو ما يسمى الاعتدال العربي) بقيادة سعودية مصرية أردنية، وبمباركة من بقية الدول العربية، مع مشروع مقاومة الهيمنة الأمريكية الصهيونية الجديدة ليس على الدائرة العربية فقط (مع قدر من المنافسة الأوروبية)، ولكن على الدائرة الإسلامية الحضارية المحيطة. فبعد أن فرغت الولايات المتحدة وإسرائيل من الجبهة العربية الرسمية كان لابد وأن تتجه نحو الدوائر المحيطة وهنا تقفز أفغانستان وباكستان وإيران، ورأس الحربة ستظل عراق ما بعد صدام حسين.

ومن ناحية ثالثة: استمرار التحولات الداخلية في تركيا على نحو أبرز نموذجًا قيميًّا حضاريًّا في إدارة السياسة الداخلية والخارجية. يرفض وصفه بالإسلامي ويقول باحترامه للنظام العلماني، إلا أنه لا يمكن وصفه بالعلماني فقط، كما أنه كسر بعض تقاليد السياسة الخارجية للجمهورية التركية وحافظ على بعضها الآخر؛ حيث إنه توجه نحو الجنوب والشرق باحثًا عن تجديد الروابط والعلاقات مع الفضاءات التركمانية، وأخيرًا مع الدائرة العربية، وفي نفس الوقت دأب على الاستمرار في معركة الانضمام للاتحاد الأوروبي. هذا النموذج المتعارِف والمتعايش مع الغرب، كان على عكس النظام الإيراني المتصادم مع الغرب والمتصارع معه، ولقد مثل هدفًا أساسيًّا للاستراتيجية الأمريكية والأوروبية وكذا الروسية. ومع ذلك تعددت مؤشرات الدور التركي الجديد النشط والفاعل تجاه جواره الحضاري العربي والإيراني في ظل مراقبة أمريكية وأوروبية لحدود هذا الدور ولكيفية توظيفه.

٤- تزامن استمرار القيود على القدرات العسكرية العربية والإسلامية (وخاصة الحالة الإيرانية والباكستانية) مع استمرار الضغوط من أجل إصلاحات داخلية سياسية ومجتمعية، ليس لأهداف عمرانية داخلية أساسًا، ولكن لأهداف تتصل بالدرجة الأولى باستراتيجية مكافحة الإرهاب العالمية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية. ولذا فإذا كان مشروع الشرق الأوسط الجديد، الذي دشنه كولن باول وزير الخارجية الأمريكي السابق ٢٠٠٢، كان محوره التحول الديموقراطي وحقوق الإنسان، فإن خبرة الأعوام التالية له بينت لقوى المعارضة في العالم الإسلامي، كيف أن هذا المشروع لم يكن مشروعًا لصالح الديموقراطية وتغيير النظم المستبدة بأساليب سلمية، ولكنه كان مشروعًا لصالح التنازلات المطلوبة من هذه النظم لتحقيق أهداف الاستراتيجية الأمريكية في الحرب على الإرهاب ودعمًا لهيمنة المحور الأمريكي-الصهيوني على "الشرق الأوسط الكبير أو الموسع" بدوائره المتداخلة والمتقاطعة العربية والإيرانية والتركية.

وفي نفس الوقت الذي كان لابد أن تؤدي فيه مشروعات الإصلاح الداخلية إلى المحافظة على استقلال الدول وسلامة ووحدة أراضيها وترسيخ الروابط بين شعوبها، فمن الملاحظ أن ما سُمى عمليات التغيير والإصلاح باسم الديموقراطية وحقوق الإنسان –وقد اقترنت بانفجارات داخلية وأزمات داخلية هددت دولاً قائمة بتجزئة المجزَّأ. وبذا فإن ثورة وفورة حقوق الإنسان، وبالرغم من أهميتها، إلا أنها ولدت في العالم الإسلامي ظواهر سلبية أكثر مما حققت من إيجابيات حتى الآن: فمن العراق إلى لبنان إلى مصر، إلى السودان، تبرز واضحة قسمات أزمات متنوعة الجذور والأسباب ومتنوعة الدرجة الأشكال.

فمن صراع سني-شيعي، وصراع عربي كردي (العراق) إلى صراع سني شيعي ودرزي وماروني (لبنان)، إلى احتقان مسلم مسيحي (مصر)، إلى صراع عربي-أفريقي (دارفور). ثم تبدأ إرهاصات أخرى في شمال أفريقيا بين عرب وبربر، وفي الخليج بين شيعة وسنة وفي تركيا بين أكراد وترك وفي

إيران بين فرس وآذر وتركمان وعرب، وفي باكستان بين قبائل ممتدة عبر حدود الدول المجاورة، وفي اندونيسيا... وهكذا.

ناهيك عن انقسامات أخرى عنيفة: أخوان /علمانيون، أخوان /سلفيون وصوفيون... وهكذا. فبالرغم من واقع هذه التشكيلات الاجتماعية وجذورها في المنطقة، إلا أن الخطير هو تفسير الصراعات السياسية وتوازنات القوى والمصالح بأحد عواملها فقط دون العوامل الأخرى، على نحو يدفع بمشروعات التقسيم كحل لا بديل عنه ولو على المدى الطويل.

٥- وأخيرًا تظل القوى الخارجية، وخاصة الأمريكية في نظر معظم النظم هي الملجأ لإدارة الأزمات وإيجاد الحلول لها. فهي الخَصم والحَكَم في نفس الوقت، هي المحتل، وهي الوسيط والشريك في نفس الوقت، هي المعتدي وهي الحليف في نفس الوقت.

وتتفاوت أدوار القوى الأخرى في إدارة الأزمات ولكن تظل الآليات البينية الإسلامية عاجزة أو معدومة وتظل أركان مثلث القيادة الإيراني المصري التركي محل استهداف مستمر من أجل الاحتواء والحصار (إيران) أو من أجل التوظيف (مصر) أو من أجل التعميم (تركيا). وبعد أن كان الصراع العربي-الإسرائيلي هو الصراع المحوري الذي تتشكل حوله التحالفات والتحالفات المضادة، تعددت بؤر الصراع الأخرى التي فجرتها السياسات الأمريكية وعلى نحو شتت واستنفذ الجهود في سيناريو الفوضى الخلاقة عبر أرجاء العالم الإسلامي.

(٣)

- **ماذا يمثل العام ٢٠٠٨ في هذا المسار الممتد المتراكم من الملامح الكبرى للتفاعل بين القوى الخارجية الكبرى وبين العالم الإسلامي؟**
- **من ناحية أولى: ما الدلالات التي تفصح ساحة النظام الدولي عنها؟**

هو العام الأخير للإدارة الأمريكية المحافظة، وعام الانتخابات الرئاسية الأمريكية، وعام الأزمة الاقتصادية الأمريكية وامتداداتها للعالم.

هو عام تغيير الرئاسة الفرنسية وتولي فرنسا-ساركوزي إدارة الاتحاد الأوروبي. وهو عام تقويم أعباء توسع الاتحاد الأوروبي وإمكانيات تطوير قدرته الدفاعية المشتركة وسياساته الخارجية تجاه جواره، في ظل رئاسة ألمانية ثم رئاسة فرنسية حريصتين على تطوير العلاقات المباشرة بين الدولتين القائدتين في أوروبا من جانب ودفع التحالف عبر الأطلسي خطوات للأمام من جانب آخر. وهو عام شهد استمرار صعود اليمين في أرجاء أوروبا، في وقتٍ يعيد فيه الاتحاد الأوروبي مراجعة سياساته الجماعية سعيًّا نحو إقرار الدستور الأوروبي.

هو عام التحديات للقدرة الصينية الصاعدة حيث توالت الجدالات الأكاديمية والسياسية حول آفاق وإمكانيات استمرار المعجزة الاقتصادية الصينية والقيود عليها، وما تواجهه من مشاكل قد تحول دون دعم القدرة العسكرية أيضًا؛ ومن ثم قد تحول دون إمكانية تحدي الهيمنة الأمريكية والانفراد الأمريكي. ولكنه

أيضًا العام الذي أشهدت فيه الصين العالم على قدراتها الاقتصادية والتنظيمية خلال دورة الألعاب الأوليمبية، التي اعتبر المحللون أنها الدليل الصيني على إمكانيات استمرارها في التنافس على المكانة العالمية، ولو من البوابة الاقتصادية ابتداءً، على أن يتبع ذلك التنافس من البوابة السياسية والعسكرية. ولقد كان العام ٢٠٠٨ ساحة لإثبات إمكانيات صمود الصين أمام أي تدخلات خارجية باستخدام ورقة حقوق الإنسان والديموقراطية، وكانت أحداث التبت خير دليل على ذلك، في مقابل القدرة على تهديد مصالح أمريكية وأوروبية مباشرة وتحدي سياساتهما، كما يتضح في الموقف الصيني من دارفور مثلاً.

كما أن عام ٢٠٠٨ كان عام تغير القيادة الروسية وتزايد التحديات لأمن روسيا من جراء تصاعد تحديات سياسات الناتو المتسع شرقًا وسياساته الدفاعية المتطورة (نشر الصواريخ في شرق أوروبا) من ناحية، ومن جرّاء اقتراب التحدي من حدوده الحيوية جنوبًا وغربًا؛ نظرًا لاحتمالات انضمام أوكرانيا وجورجيا إلى الناتو، وأخيرًا أحداث الصراع المسلح مع جورجيا حول استقلال أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا. وهو الصراع الذي اختبر مواقف القوى الكبرى على نحو أفرز مقولة إن مناخ الحرب الباردة بين روسيا والغرب قد عاد من جديد. فإذا كان لروسيا مواقف خارجية متحدية للسياسات الغربية، سواء من حيث دعم إيران والاهتمام بتحالفات آسيا في مواجهة الوجود الأمريكي في الجوار الروسي المباشر (أفغانستان)، إلا أن تحدياتها للسياسات الغربية تجاه قضايا أخرى (كوريا الشمالية، دارفور، الصراع العربي-الإسرائيلي، العراق) لم تكن بالقدر الذي يدفع للقول إن روسيا قد عادت لدور القطب الثاني، حيث إن تفاعلاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية حول هذه القضايا، وغيرها، لم تكن على النحو الذي يهدد الانفراد الأمريكي بتوجيهها والتأثير على مسارها. وفي المقابل فإن قوة رد الفعل الروسي تجاه تحركات جورجيا وقوة المواقف المعلنة تجاه الغرب تبين أن الباحة الخلفية لروسيا الاتحادية في القوقاز أو وسط آسيا حيث المصالح الأمنية المباشرة والمصالح البترولية المباشرة ليست مجال للمساومة أو المناورة مع الغرب لتحقيق توزيع المصالح أو حماية المصالح المتنافسة كما يحدث حول قضايا أخرى. ذلك لأن المواقف الروسية تجاه قضايا أخرى في العالم، وخاصة في العالم الإسلامي تدخل في دائرة هذه المناورات والتوازنات على النحو الذي يحقق لروسيا مصالح مباشرة، سواء في سكوت الغرب عن ممارسات روسية أخرى، كما حدث -وما زال يحدث- في شمال القوقاز (الشيشان) أو في الحصول على مكاسب اقتصادية مباشرة، كما يحدث مع إيران وليبيا.

بعبارة أخرى، وبالنسبة لهيكل النظام الدولي ومدى استمرار انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بإدارته والتدخل في أرجائه وفق رؤية المحافظين الجدد المتحالفة مع المشروع الصهيوني، فإن عام ٢٠٠٨ قد شهد تحركات لا تستقيم وكون هذا هو العام الأخير لإدارة أمريكية قائمة على مدى ثماني سنوات، كما لا تستقيم وكون هذا هو عام الانتخابات الأمريكية حيث من المعتاد وصف هذا العام بعام الجمود وعدم الحركة على الصعيد الخارجي، إلا أنه من الملاحظ لمسار السياسة الأمريكية خلال هذا العام يرى حركةً ونشاطًا دائبين: زيارة بوش لروسيا ولأوروبا، وزيارة بوش وزيارات نائبه ومرشحي الرئاسة الجديدان لمناطق عدة في العالم وخاصة الشرق الأوسط، والخليج والجولات المكوكية لوزيرة الخارجية في مناطق العالم

الساخنة، ناهيك بالطبع عن المبادرات الهجومية تجاه المنافسين كما حدث في أحداث التبت ومحاولة استغلالها لاحتواء وحصار أو منع انعقاد الأولمبياد بالصين، وكما حدث في جورجيا، وكما حدث في زيارات رايس لشمال أفريقيا وخاصة ليبيا في محاولة لاحتواء المبادرة الساركوزية تجاه جنوب المتوسط أو لتدشين رأس حربة تجاه أفريقيا.

وفي المقابل تنامت مؤشرات على أن القوى الصاعدة (الصين وأوروبا) والمتجددة الصعود (روسيا الاتحادية) تتحدى ولو بدرجات مختلفة قواعد "السلام الأمريكي" مسببة تزايد التكلفة في الحسابات الأمريكية ولكن دون أن تصل –حتى الآن– إلى مرتبة القوة الأمريكية وخاصة على الصعيد العسكري. إلا أن تكلفة الامتدادات الخارجية العسكرية للقوة الأمريكية، وما أضحت تمثله من عبء على الاقتصاد الأمريكي، أبرزت التحليلات والتحذيرات من آثارها السلبية على القوة الأمريكية الشاملة، وعلى مستقبل قدرات الهيمنة والإمبراطورية. وهو الأمر الذي يُذكِّر بنتائج دراسة بول كنيدي الشهيرة، صعود وسقوط الإمبراطوريات والتي صدرت في نهايات الحرب الباردة وتصفية القطبية الثنائية، مقدمة دروس التاريخ وخبراته للإدارة الأمريكية التي كان يغمرها نشوى الانتصار بلا حرب. إلا أن سنوات إدارة بوش الابن لم تلتفت إلى هذه الدروس. ولذا فعام ٢٠٠٨ قد حمل أجراس التحذير للقطب الأمريكي حول مخاطر الأعباء العسكرية للتدخلات والحروب الخارجية. في حين أن فكر الجمهوريين المحافظين الجدد يقوم على أن القوة العسكرية هي الركن الركين في استراتيجية الولايات المتحدة لأحكام الهيمنة واستمرارها.

ومن ثم، ما كانت الأزمة المالية العالمية التي تفاقمت مؤشراتها حتى وصلت إلى قمتها في الأشهر الأخيرة من عام ٢٠٠٨ إلا تأكيدًا لمصداقية هذه التحذيرات من ناحية والكشف عن مثالب سياسات المحافظين الاقتصادية من ناحية أخرى.

وبدون الخوض في تفاصيل أحداث هذه الأزمة، وبدون التوقف عند أسبابها –وفق رؤى فكرية وسياسية واقتصادية مقارنة ومتقابلة – فيكفي التساؤل عن مدلولاتها بالنسبة لهيكل القوة العالمية المستقبلية، ومن ثم انعكاساتها على سياسات القوى الكبرى تجاه العالم الإسلامي.

- **ومن ناحية ثانية، ماذا قدمت ساحة العالم الإسلامي، خلال هذا العام؟**

إن التقارير الفرعية الثلاثة عن سياسات وعلاقات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وكل من روسيا والصين والهند تجاه العالم الإسلامي ومع دوله، هذه التقارير تنطلق من (وتنبني على) اختبار حالة توازن القوى العالمية بين القوة المهيمنة والقوى المنافسة في الهيمنة، سواء في نطاق التحالف الغربي مثل الاتحاد الأوروبي أو خارجه مثل الصين وروسيا، كما تبحث هذه التقارير الثلاثة في أثر هذه الحالة على التفاعلات بين هذه القوى جميعها على ساحة العالم الإسلامي.

بعبارة أخرى: إذا كان تقويمنا لمسار هذه الحالة ٢٠٠٨ يتلخص في السؤال: **هل تأكدت الهيمنة الأمريكية أم تتزايد التحديات والمصاعب أمامها؟** وإذا ظلت الولايات المتحدة هي المهيمنة –ولكن مع اختلال في توازن النفوذ والمصالح وليس توازن القوى، حيث يظل الأخير وخاصة العسكري لصالحها–

فيصبح السؤال الكبير الثاني، والذي يمثل الخيط الناظم لهذه التقارير الفرعية الثلاثة، هو: **كيف تختبر ساحة العالم الإسلامي هذه الأنماط من التوازنات؟ وما المغزى والدلالة بالنسبة لمصالح الأمة الإسلامية ومدى التدخلات والتأثيرات الخارجية على أوضاع دولها الداخلية، وعلى الأزمات والصراعات الساخنة والكامنة، وأخيرًا على العلاقات البينية على صعيد العالم الإسلامي؟**

ومن ثم، فإن الإطار التحليلي الذي اجتهدت التقارير الثلاثة لتطبيقه إنما ينقسم على النحو التالي: **من حيث العالم الإسلامي**، لم تقتصر الاهتمامات على الدائرة العربية بقدر ما امتدت إلى الدوائر الحضارية الإسلامية الأخرى. في محاولة لبيان كيف أن استراتيجية القوى الكبرى الآن هي استراتيجية تجاه "العالم الإسلامي" وتحتل دوائره الحضارية ترتيبات متنوعة بتنوع القوة المعنية والأدوات والسبل المتاحة أمامها.

ومن ناحية أخرى تنقسم عملية الرصد إلى مستويات أربعة أساسية:

(أ) **الصراعات والأزمات على ساحة العالم الإسلامي وهي تنقسم بين الدوائر التالية:**

* دائرة الصراع العربي-الإسرائيلي، وفي قلبه الآن ملف التسوية الإسرائيلية-الفلسطينية وامتداداتها في لبنان وسوريا.
* دائرة الاحتلال الأمريكي المباشر: العراق، أفغانستان.
* والدوائر المحيطة المؤثرة والتي تتعرض لاحتواء (باكستان) أو حصار وهجوم مباشر (إيران) أو مزيد من الدعم للتحالف والتعاون (الخليج) من أجل مزيد من الأدوار المساندة للسياسة الأمريكية سواء تجاه إيران أو العراق، بل وفي دائرة الصراع العربي-الإسرائيلي (دور قطر والسعودية تجاه سوريا ولبنان وفلسطين).
* دائرة تشهد التدخلات إلى جانب قوى أخرى وفي منافسة معها: دارفور، المغرب العربي الكبير.

(ب) **مستوى التدخلات في سياسات الإصلاح الداخلية** ودعاوى التحول الديموقراطي وحماية حقوق الإنسان، وخاصة من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي؛ وهي تدخلات تنوعت أنماطها وأدواتها، ولم تقتصر على النظم المقاومة أو المعادية للمشروع الأمريكي ولكن امتدت إلى النظم الصديقة والحليفة أيضًا، ناهيك بالطبع عن الدول المحتلة ذاتها: العراق وأفغانستان وفلسطين. والجدير بالذكر أن هذا المستوى لا ينفصل عن المستوى الأول، وإن كان الأول قد استمرت سخونته إلا أن الثاني قد شهد تراجعًا نسبيًّا على الأقل في الظاهر من أساليب التدخل السياسية المباشرة للتأثير على "السياسات العليا"، في حين ظلت تنمو أساليب وأدوات القوة الناعمة للتدخل في السياسات العليا، وخاصة من جانبي الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

(جـ) **مستوى آليات وأدوات القوة الرخوة أو الناعمة**؛ وهي تلك التي تقوم على توظيف الأبعاد الفكرية والثقافية لخدمة السياسات العليا، وعلى نحو يكون المستهدف ليس النظم الحاكمة ولكن الشعوب ذاتها.

(د) **مستوى العلاقات الاقتصادية أو العسكرية:** وإذا كانت هذه العلاقات معطيات أساسية في السياسة الأمريكية والأوروبية نظرًا لوزن كل منها كشريك تجاري أو مصدِّر سلاح أو مانح لمعونة عسكرية أو تعاون عسكري، فإن الجدير بالاستقصاء هو **ماذا عن روسيا والصين، وهما في مرحلة التعافي أو بناء القدرة الجديدة، من هذه الساحة الغنية بالموارد وذات السعة في الأسواق ومن حيث سياساتها كقوى الكبرى وعلاقاتها بالعالم الإسلامي؟**

بعبارة موجزة: فإن الجمع بين هذه المستويات الأربعة يعني الاهتمام بكون التدخلات الخارجية وسياسات القوى الكبرى تتم من خلال منظومة متكاملة من الأدوات يتفاعل -على صعيدها- الصلد والرخو، ويعاد من خلالها تشكيل التحالفات الإقليمية وعبر الإقليمية وذلك في دائرتين أضحتا شديدتي التقاطع؛ وهما: الدائرة العربية والدائرة غير العربية من الفضاء الحضاري الإسلامي بدولها وتكويناتها المتنوعة قوميًّا وعرقيًّا ومذهبيًّا ودينيًّا.

وتساعد التقارير في الإجابة عن الأسئلة التالية:

ما وزن الدور الأمريكي مقارنة بالأوروبي وكذلك الروسي والصيني في إدارة الصراعات الساخنة والباردة وكيفية تسويتها؟ هل يستمر نمط توزيع الأدوار بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا؟ وهل عودة الدور الروسي والدور الصيني كانت في شكل جديد؟ وكيف؟ فمما لا شك فيه -على سبيل المثال-: أن حماية المصالح الاقتصادية والمصالح الأمنية المباشرة لدى كل من الصين وروسيا قد اكتسبت الأولوية مقارنة بالقيام بدور سياسي مباشر في التسويات الدبلوماسية أو التدخلات العسكرية.

كذلك إذا كان نمط توزيع الأدوار يظل قائمًا بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تجاه الصراعات الإقليمية، على نحو يخدم فيه الدورُ الأوروبي السياسةَ الأمريكية أكثر من قيامه بدور مبادر ومستقل، إلا أنه يظل الخلاف واضحًا بين الجانبين بالنسبة للموقف من استراتيجيات الإصلاح في العالم الإسلامي.

ومن ناحية أخرى، **كيف نستطيع على ضوء التحليل الرأسي لمواقف هذه القوى من خريطة القضايا المتصلة، بمستوياتها الأربعة، أن نصل إلى رؤية كلية عن منظومة استراتيجية كل من هذه القوى تجاه العالم الإسلامي ومحور ارتكازها خلال العام ٢٠٠٨ مقارنة بالأعوام الأخرى؟** ناهيك بالطبع عن الخيط الناظم المقارن بين المنظومات الثلاثة: الأمريكية، الاتحاد الأوروبي، القوى الكبرى.

فعلى سبيل المثال شهد العام ٢٠٠٨ بسبب القيادة الفرنسية الجديدة تجددًا في الدور الفرنسي وإحياءً لمبادراته تجاه جنوب وشرق المتوسط. كذلك شهد العام ٢٠٠٨ أسلوبًا جديدًا في إدارة الولايات المتحدة لمواجهتها مع جبهة المقاومة في المنطقة، قام على محاولة اختراق صفوف التحالف الإيراني-السوري، بالتركيز على التسوية في لبنان وحصار حزب الله ومحاولة إخراج سوريا من جبهة ما يسمى قوى الممانعة، وذلك بطرح مبادرة إسرائيل للتفاوض مع سوريا- برعاية فرنسية، في نفس الوقت هناك استمرار للضغط على سوريا بأوراق أخرى مثل ورقة المنشآت النووية، وكذلك الالتفاف حول إيران بدفع الدول العربية لإعادة العلاقات مع العراق كسبيل لمواجهة النفوذ الإيراني في العراق. وبذا تتضح كيف تتكامل أوراق الدبلوماسية

الفرنسية والأمريكية تجاه شبكة تحالفات الشرق الأوسط المضادة للمشروع الأمريكي-الصهيوني... وهكذا. إلا أنه يظل للعملة وجه آخر، على ساحة شمال أفريقيا والسودان، حيث يبرز دور الاتحاد الأوروبي في صورة المبادرة على عكس الدور في منطقة الخليج أو في أفغانستان أو باكستان.

ومراكمة على ما ستقدمه التقارير الثلاثة من أمثلة أخرى شارحة، فإنه يمكن القول إن هذه التقارير ستختبر ثلاثة توجهات كبرى ارتسمت ملامحها عبر السنوات السابقة من العقد الأول في الألفية الجديدة؛ **التوجه الأول** هو توجه الولايات المتحدة الأمريكية التدخلي –وبالأداة العسكرية بالأساس– عبر أرجاء العالم الإسلامي، سواء بمفردها أو تحت غطاء الناتو والأمم المتحدة، وعلى اعتبار أن هذه الأداة هي الأساس في إدارة الحرب على الإرهاب، مع الاستعانة بأدوات أخرى تتعاون على صعيدها القوى الحليفة وخاصة الاتحاد الأوربي، أما **التوجه الثاني** فهو توجه الاتحاد الأوروبي ودوره المتناسق مع الدور الأمريكى والمكمل له، مهما بدى من اختلافات بين الجانبين. ولذا، لا يصح هذا القول المتكرر والذائع مؤخرًا أن دور الاتحاد الأوروبي، كدور مبادر ومستقل قد انتهى. ولكن يجدر القول أن هذا الدور تغيرت طبيعته وأدواته مع التغير في طبيعة بنيان الاتحاد وتوجهاته منذ أوائل التسعينيات وفي ظل التحولات الدولية. فقد تبيَّن أن أدوار الاتحاد الأوروبي أضحت مكملة للدور الأمريكي في بعض المناطق (أفغانستان، فلسطين، دارفور)، واختفى دورها تقريبًا من أماكن أخرى مثل العراق. وأدوارها المكملة أكدت وأبرزت مسار خبرات متكررة غير عقدين سابقين، وهي توجه الاتحاد الأوروبي لعلاج ما يبدو وفق رأيها جذور الصراعات، مع الحرص على تعبئة المساندة لما يسمى القوى المعتدلة أو المهادنة والمسالمة بعيدًا عن اختيارات المقاومة العسكرية، وكذلك الحرص على سمة "التوازن" في المواقف، وخاصة بين العرب وإسرائيل إلا أن هذا التوازن أضحى يختل بصورة كبيرة لصالح إسرائيل. إن العدوان على غزة، وقرار المحكمة الجنائية الدولية بشأن السودان، وتدهور الوضع في باكستان نتيجة انعكاسات أفغانستان عليها، والانتخابات الإسرائيلية وصعود أقصى اليمين، وتغير رئاسة الاتحاد الأوروبي وإدارة أمريكية جديدة، جميعها وضعت على المحك مسار عملية امتدت عبر ٨ سنوات و لم يكن عام ٢٠٠٨ إلا محصلتها.

والتوجه الثالث خاص بالصين وروسيا؛ فإن بدت روسيا والصين في موقف المراقب عن بعد إلا أن تواجدهما على ساحة العالم الإسلامي ما زال قائمًا من خلال عمليات "المصالح المباشرة" وبدون معارك دبلوماسية حاسمة أو حادة مع "الغرب"، إلا فيما يتصل بمناطق النفوذ الحيوية المباشرة، وخاصة في الجوار القريب لكل من القوتين. أما الهند فإن الملاحظ هو بروز خط صاعد في توجهها التحالفي بل الاندماجي في الاستراتيجية الأمريكية تجاه آسيا بصفة عامة وتجاه العالم الإسلامي بصفة خاصة ومن هنا يبدو –على سبيل المثال– دور الهند في الاستراتيجية الأمريكية تجاه إيران وباكستان وتجاه إسرائيل، وعلى نحو انعكس سلبًا على مسار العلاقات بين الهند وبين الدول العربية والإسلامية التي سبق وازدهرت في مراحل أخرى.